مجلة جامعة الملك سعود، م ٥، الآداب (١)، ص ص ٢٠٥-٢٤٢ (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).

الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي: دراسة تحليلية لأحد ملفات محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض

سلوى عبدالحميد أحمد الخطيب

أستاذ مساعد، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(ورد بتاريخ ١٤١١/١١/١هـ، وقُبِل للنشر بتاريخ ١٤١٢/٤/٢٧هـ)

ملخص البحث. الطلاق إحدى المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الكثير من الأسر في المجتمع السعودي. ولما كانت الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، فإن ارتفاع معدلات الطلاق مؤشر مهم على وجود خلل ما في ذلك البناء، مما يتطلب البحث عن أسباب هذه المشكلة. لذا تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أسباب الطلاق في المجتمع السعودي بصفة عامة، وأهم العوامل المؤدية إليه من وجهة نظر الرجل السعودي باعتباره صاحب الحق الأول في اتخاذ قرار الطلاق. وقد استندت الباحثة في دراستها هذه على دراسة ٢٠٤ حالات طلاق وردت إلى محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض خلال شهر واحد من عام ١٤٠٦هـ. إذ تشير الإحصاءات الرسمية في المملكة إلى أن هناك زيادة واضحة في عدد حالات الطلاق، فقد كانت نسبة الطلاق في المملكة ١٧,٩٪ عام ١٤٠٣هـ ثم أصبحت ٢٠,١٪ عام ١٤٠٧، وهذه الزيادة الملحوظة تدعو إلى الكثير من الاهتمام والدراسة. كذلك أوضحت الدراسة اختلاف معدلات الطلاق في المملكة من منطقة إلى أخرى، إذ أنه بمقارنة عدد حالات الطلاق إلى الزواج نجد أن المنطقة الغربية تحتل أقل نسبة في معدلات الطلاق تليها المنطقة الشمالية، ثم المنطقة الجنوبية، ثم الوسطى فالشرقية.

وهناك عدة عوامل مجتمعة أدت إلى هذا الارتفاع التدريجي في معدلات الطلاق في المملكة أهمها، ظاهرة الزواج المبكر، طريقة الزواج التقليدية والتي لا تسمح للخطيبين برؤية بعضهما البعض قبل الزواج،

تغير نظرة المرأة إلى نفسها وعدم مصاحبة ذلك بتغير في نظرة المجتمع لها، إلى جانب ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع المهور. إلا أن أهم أسباب الطلاق من وجهة نظر الرجل السعودي هي: اختلاف الطباع، النفور الطبيعي، تدخل الأهل، عدم الإنجاب وفارق السن بين الزوجين، وغيرها من عوامل. كما أوضحت الدراسة أن هنالك عدة متغيرات تؤثر في الطلاق مثل تفاوت مستوى تعليم الزوجين، وأعمارهما، وعدد سنوات الزواج، وعدد الأطفال.

المقـــدمـــة

الزواج في الشريعة الإسلامية هو علاقة شرعية أساسها المودة والرحمة بين الطرفين. ويهدف الإسلام من الزواج إلى تحقيق عدة أهداف عاطفية واجتماعية مثل توفير الدفء العاطفي والوجداني للطرفين، حفظ الجنس البشري من الانقراض، الحفاظ على تماسك الأسرة، والمحافظة على استمرار المجتمع واستقراره. ولكن هذه الأهداف التي أقيم الزواج من أجلها قد لا تتحقق، فقد يكون بين الزوجين نفور طبيعي، أو اختلاف جوهري في الطباع مما يجعل الحياة الزوجية مستحيلة الاستمرار. لذا أحلت الشريعة الإسلامية الطلاق، كحل نهائي لعلاقة زوجية فاشلة، ولكنه لم يحبذه ولم يشجعه، بل وضع له عدة ضوابط تنظمه. فالطلاق قبل الإسلام كان حقًا مطلقًا للرجل، إذ كان الرجل يطلق زوجته عشرات المرات ثم يراجعها وقت ما يشاء. ولما جاء الإسلام نظم عملية الطلاق فلم يجعله حقًا مطلقًا للرجل بل نظمه بثلاث طلقات، تصح المراجعة بعد الطلقة الأولى والثانية ولا تصح بعد الثالثة، وقد وضعت الشريعة الإسلامية عدة قيود للطلاق سيرد ذكرها فيما بعد.

والمعنى اللغوي للطلاق هو فك القيد، سواء كان هذا القيد حسيًا كقيد الفرس، أو معنويًا كقيد النكاح. ويُعرِّف الفقهاء الطلاق بأنه «رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مشتق من مادة الطلاق أو مافي معناه.»[1] والطلاق ظاهرة تكاد تكون عامة في جميع المجتمعات الإنسانية، البدائية والمتقدمة على حد سواء، وتنتشر في جميع أنماط الحياة البدوية

(١) محمد علي محجوب، *الأسرة وأحكامها في الشريعة الإسلامية* (القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٣م)، ص٣٣٧.

والريفية والحضرية، وإن اختلفت درجتها من مجتمع إلى آخر باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والدينية السائدة.

وأكثر الأفراد تضررًا من الطلاق هم النساء والأطفال، فالطلاق مشكلة المرأة في المقام الأول — لا الرجل — لما يترتب عليه من مشكلات نفسية ومادية واجتماعية.(٢) وتختلف حدة المشكلة ودرجة المعاناة باختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، فكلما كانت المرأة تنتمي إلى مستوى اقتصادي منخفض كانت أكثر عرضة للمعاناة المادية من المرأة في الطبقات الأخرى.

فالطلاق بالنسبة للمرأة غير العاملة معناه افتقاد مورد مهم من مصادر الدخل وهو الزوج، والذي عادة ما يكون المعيل الوحيد للأسرة، وفي حالة حدوث الطلاق يكون على المرأة البحث عن مصدر آخر للدخل سواء بالعمل أو الحصول على معونة من الضمان الاجتماعي أو الجمعيات النسائية الخيرية أو بالزواج مرة أخرى. وحتى بالنسبة للمرأة العاملة يعتبر الطلاق، في حد ذاته، تجربة مريرة لما تواجهه المرأة من مشكلات نفسية واجتماعية نتيجة الطلاق، ومع وجود الأطفال تزداد حدة المشكلة ودرجة المعاناة.

استحوذ موضوع الطلاق على اهتمام الكثير من علماء النفس والاجتماع لما له من آثار سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع. وقد اتجه فريق من الباحثين للكشف عن أسباب الطلاق لإيمانهم بأن التشخيص نصف العلاج. فالمعرفة العملية المنظمة هي الخطوة الأولى في طريق العلاج. في حين اتجه فريق آخر إلى دراسة الآثار السلبية المترتبة عن الطلاق، وأهم المشكلات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الأفراد نتيجة للطلاق، وتوجّه هذه الدراسة اهتمامها إلى أسباب الطلاق من وجهة نظر الرجل السعودي باعتباره صاحب الحق الأول في اتخاذ قرار الطلاق.

---

(٢) انظر: Terry Arendell, "Women and the Economic of Divorce," *Signs*, 3, No. 1 (1987), 121-22.

أهميـة الدراســة

كان للحقبة النفطية التي تعيشها المملكة آثارها المختلفة على المجتمع السعودي، فقد شهـدت المملكة العربية السعودية العديد من التغيرات الاقتصادية والعمرانية والتعليمية والصحية في فترة وجيزة من الوقت. ولكن هذه التغيرات السريعة التي شهدتها المملكة لم تكن بدرجـة واحدة في جميع جوانب المجتمع، فرغم التغيرات المادية البارزة في المجتمع السعـودي إلا أن ذلك لم يصاحبه تغير بالدرجة نفسها في القيم الخاصة بالمرأة ودورها في المجتمع، مما ترتب عليه بعض المشكلات الأسرية، والطلاق هو إحدى المشكلات الأسرية التي صاحبت هذا التغير.

وتشير البيانات الرسمية في المجتمع السعودي إلى وجود ارتفاع نسبي في معدلات الـطلاق في المملكة: ذلك أن نسبة الطلاق عام ١٤٠٣هـ كانت ١٧,٩٪ ثم أصبحت ٢٠,١٪ عام ١٤٠٧هـ.[٣] وهذا الارتفاع الملحوظ يثير الكثير من التساؤلات حول أسبابه، خاصة إذا ما عرفنا أن هذا العدد يشكل ٢٧,٢٪ من عدد حالات الزواج التي تمّت في ذلك العام، أي أن مقابل مائة حالة زواج تمت هناك ٢٧ حالة طلاق تمت في هذا العام. ولما كانت الأسرة هي البنية الأساسية في بناء المجتمع، فإن حدوث الطلاق معناه انهيار دعامة مهمة من دعامات ذلك المجتمع وتصدع بنيانه. وارتفاع معدلات الطلاق في أي مجتمع مؤشر مهم على وجـود خلل ما في ذلـك المجتمع تستوجب البحث والدراسة. ولما كانت الدراسات الخاصة بالمشكلات الأسرية بصفة عامة قليلة في المجتمع السعودي، وبمشكلة الطلاق بصفة خاصة محدودة للغاية، لذا فإن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المضمار.

أهــداف الدراســة

تسعى هذه الـدراسـة إلى إلقـاء الضوء على ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي

---

(٣) المملكـة العـربية السعـودية، وزارة العمـل، شعبـة الإحصـاء، *الكتـاب الإحصـائي السنوي*، ١٤٠٧هـ، ص١٨٧.

وعلاقته بالنظم الاجتماعية السائدة. فالطلاق كظاهرة اجتماعية لا ينشأ من فراغ بل هو وليد الظروف الاجتماعية المحيطة به. لذا تسعى هذه الدراسة إلى توجيه بعض الضوء على ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي وعلاقته بالنظم الاقتصادية والسياسية والدينية والتعليمية والقرابية السائدة. كما تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إليه من وجهة نظر الرجل السعودي. وقد اعتمدت الباحثة في دراستها هذه على تحليل بيانات ٢٠٤ حالات طلاق وردت إلى محكمة الضمان والأنكحة في الرياض عام ١٤٠٦هـ. وأهم التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة:

- ما أهم المتغيرات البنائية التي ترتبط بظاهرة الطلاق في المملكة؟
- ما هي أسباب الطلاق من وجهة نظر الرجل السعودي؟

منهج الدراسة

تعتبر محاكم الضمان والأنكحة هي المصدر الأول لرصد جميع حالات الطلاق التي تمت في المملكة، إذ تنقسم المملكة من الناحية الإدارية إلى خمس مناطق رئيسة هي الوسطى والغربية والشرقية والشمالية والجنوبية. وتضم كل واحدة منها عددًا من المحاكم التي تتناسب مع حجم هذه المنطقة وكثافتها السكانية. ويبلغ عدد المحاكم في المنطقة الوسطى ٦١ محكمة، والغربية ٤٠ محكمة، والشرقية ١٨ محكمة، والشمالية ٢٨ محكمة، والجنوبية ٤٩ محكمة.

في بداية هذا البحث قمت بتقديم طلب رسمي لمحكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض لدراسة جميع حالات الطلاق التي تمت في المدينة خلال سنة واحدة، ولحساسية الموضوع واعتباره من الأمور الخاصة، لم يتسن لي القيام بذلك، وبعد عدة محاولات سمح لي بالاطلاع على أحد الملفات والتي تمثل حالات الطلاق لمدة شهر تقريبًا، ولم يذكر في هذا الملف اسم الشهر بالتحديد ولكن ذلك العام فقط وهو عام ١٩٨٦م. ويضم هذا الملف ٢٠٤ حالات طلاق قمت بدراستها جميعها لمعرفة أسباب الطلاق لديها. لذا فإنه في ضوء الصعوبات التي تحيط بموضوع البحث والإمكانات المتاحة يمكن أن نعتبر هذه الدراسة دراسة وثائقية تحليلية لأحد ملفات محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض باعتبارها أحد

المصادر المهمة للطلاق في المملكة. وقد تم اختيار مدينة الرياض بصفة خاصة لأنها العاصمة وبها أكبر نسبة من السكان وترتفع بها معدلات الطلاق مقارنة بالمناطق الأخرى.

الإطار النظري للدراسة

ينقسم الإطار النظري لهذه الدراسة لشقين رئيسين: الشق الأول ويتناول الزواج في المجتمع السعودي، والشق الثاني ويتناول النظريات والدراسات الخاصة بالطلاق في المملكة.

الزواج في المجتمع السعودي المعاصر

للزواج في المجتمع السعودي قيمة اجتماعية كبيرة، فهو حصن للمرأة والرجل من الانحراف وصون لهما من الرذيلة. ويستمد الزواج في المجتمع السعودي قيمته الاجتماعية من عدة عوامل أهمها الشريعة الإسلامية والنظام الأبوي السائد؛ فالشريعة الإسلامية تحث على الزواج وتشجعه، وهناك الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تحث على الزواج مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [سورة الروم، آية ٢١]. ومثل قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم «**يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصيام فإنه له وجاء.**» والمجتمع السعودي ينظر نظرة احترام وتقدير للشخص المتزوج، لذلك تحرص الكثير من الأسر على تزويج بناتها وأبنائها متى تيسر لهم ذلك. ويختلف سن الزواج في المملكة من وقت إلى آخر وفي المجتمع نفسه من مكان إلى آخر. فالزواج المبكر كان هو الزواج الشائع في المملكة في المجتمع السعودي «التقليدي،» إذ كان السن المفضل للزواج للمرأة هو الرابعة عشرة والخامسة عشرة، أي ما بعد سن البلوغ مباشرة، وكان السن المفضل للرجل هو السابعة عشرة والثامنة عشرة. لكن مع انتشار التعليم في المملكة بين الجنسين، وخروج المرأة إلى ميدان العمل، وارتفاع مستوى المعيشة، تأخر سن الزواج خاصة بين المتعلمات وفي المناطق الحضرية.(٤)

(٤) انظر: Salwa Alkhateeb, "Female Employment and Family Commitment in Saudi Arabia: A Case Study of Professional Women in Riyadh City," Ph. D. Thesis, University College, London, 1987, p. 153.

وإن كان للزواج في المجتمع السعودي بصفة عامة قيمة كبيرة، فالزواج بالنسبة للمرأة السعودية ضرورة حيوية؛ فهو ليس مجرد وسيلة لبناء حياة مستقرة بل هو هدف في حد ذاته. فالفتاة تُعدّ منذ نعومة أظفارها لدورها المستقبلي من خلال اللعب التي تقدم لها والتي تتمثل بالدمية والأدوات المنزلية، ومن خلال القصص والمناهج الدراسية التي تتلقاها، والتي تؤكد لها أن دورها الأساسي والوحيد في الحياة هو الزواج وإنجاب الأطفال. ومن واقع دراسة ميدانية سابقة قمت بها في مدينة الرياض وجدت أن هناك عدة عوامل ثقافية تدفع المرأة السعودية للزواج أهمها:

١ ـ إيمان الكثير من النساء السعوديات بأن الزواج سنة الحياة، وأن الوظيفة الرئيسة التي خُلقت المرأة من أجلها أن تكون أمًّا وربة بيت. فالزواج بالنسبة للمرأة قانون من قوانين الطبيعة التي لا يمكن مخالفتها.

٢ ـ الحصول على مكانة اجتماعية أفضل، إذ يرى الكثير من النساء أن المجتمع السعودي ينظر نظرة احترام وتقدير للمرأة المتزوجة، وأن مكانة المرأة في المجتمع تُحَّدد من خلال مكانة زوجها.

٣ ـ الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي: أحد أهداف المرأة للزواج هو الحصول على منزل مستقل عن الأسرة الأم. ذلك أن الفتاة قبل الزواج لا تُعطى أي فرصة للمشاركة في القرارات الخاصة بالأسرة أو الخاصة بها، لذا فإن الزواج يعطي المرأة الشعور بالاستقلالية المادية والاجتماعية التي تُشعِرها بكيانها كفرد في المجتمع.

٤ ـ الخوف من العنوسة: لما كان هناك الكثير من الاهتمام في المجتمع بأهمية الزواج بالنسبة للمرأة فإن شبح العنوسة يعتبر أحد الأسباب المهمة التي تدفع الفتاة للزواج. وإن كنت أرى أن سن العنوسة نسبي يختلف من مجتمع إلى آخر، ويختلف في المجتمع نفسه من وقت إلى آخر.

٥ ـ الرغبة في إنجاب الأطفال: للأطفال منزلة خاصة في المجتمع السعودي، فهم زينة الحياة الدنيا، وهم ضمان للوالدين في المستقبل. وللأطفال مكانة خاصة للمرأة السعودية فهم يعززوا مكانتها وقوتها في الأسرة، خاصة في حالة إنجاب الذكور.

٦ ـ الحصول على بعض الحرية في الحركة والتنقل: لا تسمح الكثير من الأسر لبناتها غير المتزوجات بزيارة الصديقات أو حضور المناسبات العامة. وتنحصر علاقات الفتاة الاجتماعية في الزيارات العائلية. لذا تشعر الكثير من الفتيات السعوديات أن الزواج هو وسيلتهن للتمتع ببعض الحرية في الخروج وتبادل الزيارات. فالزواج هو البطاقة التي تستطيع المرأة من خلالها دخول المجتمع وممارسة حياتها بشكل طبيعي.

٧ ـ الحصول على الحماية: كثيراً ما تشعر الفتاة أن الزواج حصن ومصدر حماية لها من المجتمع، سواء كانت هذه الحماية مادية أو معنوية.

٨ ـ الحصول على شريك الحياة: الزواج هو الوسيلة الشرعية الوحيدة للمرأة السعودية للحصول على رفيق الدرب وشريك الحياة، الذي يشاركها أفراحها وأحزانها، آمالها وآلامها.(٥)

ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة تشعر الفتاة السعودية بحتمية الزواج وكثيراً ما يدفعها هذا الإحساس بأهمية الزواج إلى الارتباط بأي شاب يتقدم لها حتى وإن لم تكن مؤهلة نفسيًّا لهذا الزواج، أو لم تكن على قناعة تامة بهذا الزوج.

ويشير الشرنوبي إلى أن نسبة المتزوجين من الإناث والذكور في المملكة يبلغ ٥٧٪ من جملة عدد السكان، بالمقارنة إلى غير المتزوجين والذين تبلغ نسبتهم ٣٤,٦٪ (انظر جدول رقم١)، كما يلاحظ أن هناك فروقًا بسيطة بين الإناث والرجال في الحالة الزواجية لصالح

---

(٥) انظر: Alkhateeb, pp. 152-57.

الرجال، فنسبة الرجال المتزوجين تفوق الإناث، إذ تبلغ نسبة المتزوجين ٥٢٪ في حين تبلغ نسبة المتزوجات ٤٩٪ (انظر جدول رقم ٢).

جدول رقم١ . الحالة الاجتماعية لجملة سكان المملكة العربية السعودية ممن هم من فئة ١٢ سنة فأكثر.

المتغيرات	النسبة ٪
لم يتزوجوا	٣٤,٦
متزوجون	٥٧
مطلقون	٢
أرامل	٦
غير موضح	٠,٤
المجموع	١٠٠

المصدر: محمد الشرنوبي، «التركيب السكاني للمملكة العربية السعودية،» *جريدة القبس*، الكويت، ع٦١٢٦ (١٩٨٩م)، ص٩.

جدول رقم٢ . مقارنة النسب المئوية للحالة الزواجية لكل من الذكور والإناث في المملكة.

المتغيرات	ذكور	إناث
لم يتزوجوا	٣٣	٦٧
متزوجون	٥٢	٤٩
مطلقون	٣٥	٦٥
أرامل	٢٠	٨٠
غير موضح	٥٠	٥٠

المصدر: الشرنوبي، «التركيب السكاني،» ص٩.

وتشير البيانات الرسمية للمملكة إلى أن هناك ارتفاعًا عامًّا في معدلات الزواج في المملكة، ففي عام ١٤٠٣هـ كان عدد حالات الزواج التي سجلت في محاكم الضمان والأنكحة أو لدى المأذون ٣٣,٦٠٧ ثم ارتفع إلى ٣٩,٥٥٦ عام ١٤٠٤هـ حتى أصبح ٤٣,٤٨٧ عام ١٤٠٧هـ [انظر جدول رقم ٣]. وأكثر المناطق ارتفاعًا في عدد حالات الزواج المنطقة الغربية حيث تحتل المركز الأول يليها المنطقة الوسطى، ثم الجنوبية فالشمالية ثم الشرقية.(٦)

جدول رقم٣ . عدد حالات الزواج في مختلف مناطق المملكة من عام ١٤٠٣هـ إلى عام ١٤٠٧هـ.

المنطقة العام	١٤٠٣هـ	١٤٠٤هـ	١٤٠٥هـ	١٤٠٦هـ	١٤٠٧هـ
الوسطى	٩,٠٢٥	٧,٤٥٠	٨,٥٧٣	١٢,٨٦٣	٨,٥٧٣
الغربية	١١,٩٩٧	١٦,١٩٤	١٧,٥٤٦	٢١,٢٤٧	١٩,٠١٨
الشرقية	٢,٢٧٠	٢,٦٥٣	٣,٣٢٢	٣,٩١٨	٢,٣٢٢
الشمالية	٣,٥٩٧	٣,٥٣٧	٤,١٢٨	٥,٣٢٥	٤,١٢٨
الجنوبية	٦,٧١٨	٩,٧٢٢	٩,٩١٨	٩,٤٦٥	٨,٤٤٦
المجمـوع	٣٣,٦٠٧	٣٩,٥٥٦	٤٣,٤٨٧	٥٢,٨١٨	٤٣,٤٨٧

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة العمل، شعبة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، العام: ١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧هـ.

نظريات الطلاق والدراسات السابقة

النظرية الوظيفية

يرى أنصار النظرية الوظيفية أن لكل فرد من أفراد المجتمع مجموعة من الاحتياجات الغريزية والثقافية. ويحاول كل مجتمع إشباع هذه الحاجات عن طريق النظم الاجتماعية

(٦) الشرنوبي، «التركيب السكاني،» جريدة *القبس*، العدد ٦١٣٣ (١٩٨٩م)، ص٩؛ ٦١٤٠، ص١٣.

المختلفة السائدة في المجتمع، وأن استمرار أي نظام مرهون بالوظائف التي يؤديها لإشباع هذه الحاجات، وإذا ما فقد هذا الجزء وظيفته فقد وجوده.(٧)

وإذا ما طبقنا هذه النظرية على ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي نجد أن الطلاق هو النتيجة الطبيعية لزواج عجز عن تحقيق أهدافه ووظائفه، فالفرد منا عادة ما يدخل المؤسسة الزواجية ولديه مجموعة من الاحتياجات يسعى إلى إشباعها. وأهم هذه الاحتياجات هي:

- تحقيق الاستقرار العاطفي والوجداني
- الهروب من الوحدة
- الهروب من أوضاع غير مرغوب فيها
- الرغبة في الإنجاب
- الحصول على الحماية
- تحقيق مركز اجتماعي أفضل
- الحصول على المال
- تحقيق رغبة الوالدين
- الإشباع الجنسي
- الحصول على الصحبة والصداقة.(٨)

فإذا ما عجز الزواج عن تحقيق بعض هذه الاحتياجات التي وجد من أجلها قرر أحد الطرفين أو كلاهما إنهاء الزواج.

---

(٧) انظر: Ralph Piddington, "Malinoweski's Theory of Needs," in Raymond Finth, *Man and Culture* (London: Routledge and Kegan Paul, 1980), pp. 33-37.

(٨) سامية الساعاتي، *الاختيار للزواج* (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٧٢م)، ص٧.

النظرية البنائية الوظيفية

يؤكـد أنصـار النظرية البنائية الوظيفية أن البناء الاجتماعي في حالة توازن واعتماد متبادل مستمر بين أجزائه. فكل جزء من أجزاء البناء الاجتماعي له وظيفة ودور يؤديه في إطار هذا البناء، وأن الهدف الرئيس لجميع النظم الاجتماعية هو المحافظة على استمرار هذا البناء واستقراره. كما أن كل جزء من أجزاء البناء يؤثر ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى.(٩) والأسرة وفقًـا لمفهـوم هذه النـظرية جزء من أجـزاء البنـاء الاجتـماعي تؤثر وتتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى. وللأسرة دور مهم تؤديه لاستمرار هذا البناء، لذا فإن أي تغير يطرأ على النظم الاقتصادية أو السياسية في المجتمع لا بد وأن ينعكس على الأسرة. ووجود ظاهرة الطلاق في المجتمع دليل على وجود خلل ما في هذا المجتمع تهدد بناءه الاجتماعي واستقراره.

الدراسات الخاصة بالطلاق في المجتمع السعودي

هناك دراسة قامت بها الهزاني عن أهم عوامل الطلاق في المجتمع السعودي وأكدت فيها أن من أهم عوامل الطلاق في المملكة هي طريقة الزواج، فقد ذكر ٧٥٪ من المطلقين أن طريقة الزواج وعدم رؤية الخطيبين لبعضهما البعض قبل الزواج من العوامل المهمة في الطلاق كما أوضحت وجود علاقة بين الطلاق والمهنة، إذ ترتفع نسبته بين الموظفين الذين يعملون في وظائف كتابية ومهنية عنها بين التجار والعسكريين، كما وجَّهت الاهتمام إلى وجود علاقة بين الدخل والطلاق، إذ ترتفع نسبة الطلاق بين الأسر ذات الدخل المحدود.(١٠)

وهناك دراسة أخرى قام بها الفيصل عن أهم الخصائص الاجتماعية للمطلقين في المجتمع السعودي، وذكر فيه أن عمر المطلقات بصفة عامة أصغر من المطلقين، إذ ترتفع

---

(٩) انظر: Adam Kuper, *The Social Anthropology of Radcliff Brown* (London: Routledge and Kegan Paul, 1980), pp. 19-24.

(١٠) نورة الهزاني، «العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة،» رسالة ماجستير، الرياض، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية، ١٩٨٧م، ص٥٠.

نسبة الطلاق بين الإناث من ٢٠ : ٢٥ عامًا، في حين ترتفع بين الرجال من ٢٥ : ٣٠ عامًا، كما أوضح الفيصل ارتفاع نسبة الطلاق بين الأميين عنها بين المتعلمين.(١١)

وهناك دراسة أخرى قامت بها العبدالجبار عن أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية المطلقة، وأهم هذه الأسباب هي :

- الضغط من قبل عائلة الزوج
- عدم النضج الانفعالي لدى الزوجين
- سوء معاملة الزوج
- ظاهرة الأخوة
- الخيانة الزوجية
- الخلفية الأسرية لعائلة الزوجة.(١٢)

المتغيرات البنائية للطلاق

الأسرة بيئة اجتماعية ملموسة وواقعية تقوم على أساس بيولوجي (السن والجنس)، وتعتمد على عناصر اجتماعية ثابتة. وإذا كانت الأسرة تبدأ بالزواج، فإنها عادة ما تنتهي بالطلاق أو بوفاة أحد الطرفين.

الطلاق والجنس

تشير البيانات الرسمية في المملكة إلى أن نسبة المطلقين والمطلقات تبلغ ٢٪ من المجموع الكلي للسكان، وتؤكد هذه البيانات أن نسبة الطلاق بين الإناث ترتفع عنها بين الذكور، إذ تبلغ نسبة المطلقات ١,٢٪ من جملة السكان في حين تبلغ نسبة المطلقين

(١١) عبدالله الفيصل، «بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق في المملكة العربية السعودية،» *مجلة جامعة الملك سعود*، م٣، الآداب (١) (١٤١١هـ/١٩٩١م)، ص ص١٨٩-٢١٦.

(١٢) جواهر العبد الجبار، «أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية،» *ندوة الطلاق* (الرياض: جمعية النهضة النسائية، ١٩٩٠م)، ص ص١٣٤-١٣٩.

٠,٧٪. وقد يرجع سبب ارتفاع نسبة المطلقات عن المطلقين إلى أن فرص زواج المطلق أعلى من فرص زواج المطلقة في المجتمع السعودي.

جدول رقم٤ . عدد حالات الطلاق في المملكة من عام ١٤٠٣هـ إلى عام ١٤٠٧هـ.

المنطقة العام	١٤٠٣هـ	١٤٠٤هـ	١٤٠٥هـ	١٤٠٦هـ	١٤٠٧هـ
الوسطى	٢,٨٤١	٣,٠٠٠	٢,٩٩٣	٣,٥١٢	٢,٩٩٣
الغربية	٢,٩٦٦	٤,٦٣٤	٤,٠٣٠	٤,٥٤٢	٤,٠٣٠
الشرقية	١,١١٨	١,٠٩١	١,٢١٥	١,٤٣٨	١,٢١٥
الشمالية	١,١٢٣	١,٠٦١	١,١٠٨	١,١٤٤	١,١٠٨
الجنوبية	٢,٤٧٠	٢,٠٩٤	٢,٤٧٤	١,٩٨٥	٢,٤٧٤
المجمـوع	١٠,٥١٨	١١,٨٨٠	١١,٨٢٠	١٢,٦٢١	١١,٨٢٠

المصدر: *الكتاب الإحصائي السنوي*، ١٤٠٧هـ.

كما تشير البيانات الرسمية إلى أن هناك تزايدًا مستمرًّا في معدلات الطلاق. ذلك أن عدد حالات الطلاق في المملكة عام ١٤٠٣هـ كانت ١٠,٥١٨ ثم ارتفعت إلى ١١,٨٢٠ عام ١٤٠٧هـ. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من هذا الارتفاع الظاهر في عدد حالات الطلاق إلا أنه من الصعب القول بأن نسبة الطلاق إلى الزواج متزايدة في المجتمع السعودي. بل على العكس من ذلك تشير الإحصاءات إلى أنه بمقارنة نسبة الزواج إلى الطلاق كل عام نلاحظ أن هناك تناقصًا في معدلات الطلاق. إذ يوضح جدول رقم ٥ أن معدلات الطلاق إلى الزواج كانت ٣١٪ عام ١٤٠٣هـ، ثم انخفضت إلى ٣٠٪ عام ١٤٠٤هـ، ثم انخفضت إلى ٢٧,١٨٪ عام ١٤٠٧هـ. وبمقارنة نسبة الطلاق إلى الزواج في مختلف مناطق المملكة نجد أن هناك تباينًا ملحوظًا بينها، ذلك أن المنطقة الغربية تمثل أقل نسبة طلاق ٢١,٢٪، تليها المنطقة الشمالية ٢٦,٨٪، ثم المنطقة الجنوبية ٢٩,٢٪، ثم المنطقة الوسطى ٣٤,٩٪، ثم المنطقة الشرقية وتحتل أعلى معدل للطلاق ٣٦,٦٪ بالنسبة للزواج. إلا أنني أود أن أشير هنا إلى أنه من الصعب التعامل مع هذه البيانات

الـرسمية كإحصاءات دقيقة لجميع حالات الزواج والطلاق التي تمت في المملكة في هذه الفـترة الزمنية، بل يمكن اعتبارها مؤشرات فقط لمعدلات الزواج والطلاق في المملكة، وذلك لعدم وجود نظام إلزامي بتسجيل جميع حالات الزواج والطلاق التي تتم في المحاكم الشرعية أو لدى المأذون. لذا فهناك الكثير من الحالات التي تتم ولا تسجَّل في السجلات الرسمية لعدم وعي الناس بأهمية التسجيل ولعدم وجود نظام إلزامي لعمل ذلك.

جدول رقم٥ . نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج في المملكة من عام ١٤٠٣هـ إلى ١٤٠٧هـ.

العـــام	عدد حالات الزواج	التوزيع النسبي لعدد حالات الزواج	عدد حالات الطـــلاق	التوزيع النسبي لعدد حالات الطلاق	نسب عدد حالات الطلاق لعدد حالات الزواج
١٤٠٣هـ	٣٣,٦٠٧	٪١٥,٨	١٠,٥١٨	٪١٧,٩	٪٣١
١٤٠٤هـ	٣٩,٥٥٦	٪١٨,٦	١١,٨٨٠	٪٢٠,٣	٪٣٠
١٤٠٥هـ	٤٣,٤٨٧	٪٢٠,٤	١١,٨٢٠	٪٢٠,١	٪٢٧,٢
١٤٠٦هـ	٥٢,٨١٨	٪٢٤,٨	١٢,٦٢١	٪٢١,٦	٪٢٣,٩
١٤٠٧هـ	٤٣,٤٨٧	٪٢٠,٤	١١,٨٢٠	٪٢٠,١	٪٢٧,١٨
المجموع	٢١٢,٩٥٥	٪١٠٠	٥٨,٢٥٩	٪١٠٠	٪٢٧,٢٦

الطـــلاق والســـــن

تشير البيانات التفصيلية لمجتمع الدراسة أن أكبر نسبة في معدلات المطلقين بلغت ٢٦,٥٪ تقع في الفئة العمرية من ٢٥ : ٣٠ سنة، تليها الفئة من ٣٠ : ٣٥ سنة ١٧,٦٪، ثم تقـل النسب تدريجيًّا كلما ارتفـع عمـر المـطلقـين (انظر جدول رقم ٦). أما بالنسبة للمطلقات فنجد أن عمر المطلقات أصغر من المطلقين، ويرجع ذلك إلى ظاهرة الزواج المبكر بالنسبة للفتيات، ولتفضيل الكثير من الرجال في المجتمع السعودي الارتباط بنساء أصغر منهم سنًّا، فنجد أن أكبر نسبة للمطلقات ٣٩,٢٪ تقع في الفئة من ٢٠ : ٢٥ سنة، تليها الفئة الأقل من عشرين سنة ٢١,٦٪ ثم الفئة من ٢٥ : ٣٠ سنة ١٩,٦٪. ويلاحظ

جدول رقم٦ . التوزيع التكراري النسبي لأعمار المطلقين والمطلقات من مجتمع الدراسة .

فئات العمر	عدد المطلقين	النسبة ٪	عدد المطلقات	النسبة ٪
أقل من ٢٠ سنة	٤	٢	٤٤	٢١,٦
٢٠ لأقل من ٢٥	٢٩	١٤,٢	٨٠	٣٩,٢
٢٥ لأقل من ٣٠	٥٤	٢٦,٥	٤٠	١٩,٦
٣٠ لأقل من ٣٥	٣٦	١٧,٦	١٦	٧,٨
٣٥ لأقل من ٤٠	١٦	٧,٨	٧	٣,٤
٤٠ لأقل من ٤٥	١١	٥,٤	٩	٤,٤
٤٥ لأقل من ٥٠	١٧	٨,٣	٣	١,٥
٥٠ لأقل من ٥٥	١٦	٧,٨	٢	١
٥٥ لأقل من ٦٠	٩	٤,٤	٢	١
٦٠ لأقل من ٦٥	٨	٤	١	٠,٥
٦٥ فأكثر	٤	٢	٠	٠
المجموع	٢٠٤	١٠٠	٢٠٤	١٠٠

أنـه كلما ارتفـع عمر الزوجين قلت نسبة الطلاق، أي أن هناك علاقة عكسية بين عمر الزوجين والطلاق، فكلما انخفضت أعمار الزوجين زادت نسبة الطلاق والعكس صحيح .

كما تشير الدراسة إلى وجود فروق واضحة بين أعمار المطلقين والمطلقات، إذ يوضح جدول رقم ٧ أن ٨٩,٧٪ من الحالات يكون فيها عمر الرجل أكبر من المرأة، في حين أننا نجد أن ٣,٤٪ من الحالات يتساوى فيها عمر الزوجين، ونسبة ٦,٩٪ من الحالات فقط تكون فيها المرأة أكبر من الرجل . وتتراوح الفروق العمرية بين المطلقين والمطلقات من بضعة أشهر إلى ثلاثين عامًا، إذ أن أكبر نسبة من مجتمع الدراسة ٣٦,٦٪ يكون الفارق العمري فيها بين المطلقين والمطلقات من ٥ : ١٠ سنوات، تليها الفئة الثانية أقل من خمس سنوات ٢٠,٨٪، ثم الفئة الثالثة من ١٠ : ١٥ سنة (انظر جدول رقم ٨) . ومما هو جدير بالذكر أن المجتمع السعودي لا يرى غضاضة في الفارق الكبير بين الزوجين لصالح الزوج، إلا أن الـوضـع يختلف بالنسبة للمرأة، إذ ينظر المجتمع بعدم ارتياح لارتفاع عمر الزوجة عن الزوج . لذلك نجد أن نسبة المطلقات اللاتي يكبرن أزواجهن كانت منخفضة للغاية وكان

جدول رقم٧ . التوزيع التكراري النسبي لأعمار المطلقين والمطلقات .

المتغيرات	العدد	النسبة ٪
العمر نفسه	٧	٣,٤
الرجل أكبر عمرًا	١٨٣	٨٩,٧
المرأة أكبر عمرًا	١٤	٦,٩
المجموع	٢٠٤	١٠٠

جدول رقم٨ . التوزيع التكراري النسبي لحالات الطلاق التي يزيد عمر الرجل فيها على المرأة .

الفئات	العدد	النسبة ٪
أقل من ٥ سنوات	٣٨	٢٠,٨
٥ لأقل من ١٠	٦٧	٣٦,٦
١٠ لأقل من ١٥	٢٨	١٥,٣
١٥ لأقل من ٢٠	١١	٦
٢٠ لأقل من ٢٥	١٤	٧,٧
٢٥ لأقل من ٣٠	١٠	٥,٤
٣٠ لأقل من ٣٥	٨	٤,٤
٣٥ فأكثر	٧	٣,٨
المجموع	١٨٣	١٠٠

الفارق العمري لا يزيد على خمس سنوات لدى ٧٨,٦٪ من هذه الفئة، ومن خمس إلى عشر سنوات لدى ٢١,٤٪ (انظر جدول رقم ٩).

جدول رقم٩ . التوزيع التكراري النسبي لحالات الطلاق التي يزيد فيها عمر المرأة على الرجل.

الفئات	العـــدد	النسبة ٪
أقل من ٥ سنوات	١١	٧٨,٦
٥ لأقل من ١٠ سنوات	٣	٢١,٤
المجمـــوع	١٤	١٠٠

كما تشير البيانات إلى أن سنوات الزواج تؤثر على معدلات الطلاق، إذ يؤكد جدول رقم ١٠ أن أكبر نسبة للطلاق تقع في الخمس سنوات الأولى من الزواج وتبلغ هذه النسبة ٧١,١٪ ثم تقل تدريجيًّا، فنراها تنخفض إلى ٤٪ عندما ترتفع فترة الزواج من عشرة إلى خمسة عشر عامًا، وهكذا نجد أنه كلما زاد عدد سنوات الزواج قلت نسبة الطلاق، وهذا يعني أن هنـاك علاقـة عكسية بين عدد سنوات الزواج والطلاق، كلما زاد عدد سنوات الزواج، قل الطلاق.

الطلاق والنظام الاقتصادي

تؤثر النظم الاقتصادية السائدة في المجتمعات على معدلات الطلاق. فقد لاحظ العلماء وجود علاقة طردية بين التصنيع والطلاق، إذ ترتفع نسبة الطلاق في الدول الصناعية عنها في الدول الزراعية، واستندوا في ذلك على أن أعلى دول العالم في معدلات الطلاق هي الـولايات المتحـدة، وتحتـل المـركز الأول يليها الاتحاد السوفيتي، ثم المملكة المتحدة ثم ألمانيا.(١٣) وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: سيطرة النزعة الفردية على الأفراد، عدم تمتع الأسرة بقدر كبير من الثبات والاستقرار، ووجود العديد من المؤسسات الاجتماعية التي تقدم خدمات منزلية للرجل أو المرأة تساعدهما على الاستقلال في حياتهما دون الحاجة إلى التقييد بقيود الزواج والتزاماته.

(١٣) الهزاني، «العوامل،» ص٥٠.

جدول رقم١٠ . التوزيع التكراري النسبي لحالات الطلاق تبعًا لمدة الزواج .

الفئات	العـــدد	النسبة ٪
أقل من ٥ سنوات	١٤٥	٧٠,١
٥ لأقل من ١٠ سنوات	٤٠	١٩,٦
١٠ لأقل من ١٥ سنة	٨	٤
١٥ لأقل من ٢٠ سنة	٦	٢,٩
٢٠ لأقل من ٢٥	—	—
٢٥ فأكثر	٥	٢,٤
المجمـــوع	٢٠٤	١٠٠

إلا أن هناك رأيا آخر يعارض وجهة النظر السابقة ويرى أنه ليس هناك علاقة بين التصنيع والطلاق، بدليل أن اليابان والجزائر انخفضت فيهما معدلات الطلاق رغم اتجاههما نحـو التصنيع، والسبب في ذلـك يرجـع إلى استمـرار الأسرة التقليدية الممتـدة في هذه المجتمعات، مما ساعد على تماسك الأسرة واستمرارها .(١٤)

وتشـير إحدى الدراسات الأنثروبولوجية الخاصة بالمملكة إلى أن معدلات الزواج والطلاق كانت مرتفعة للغاية في ظل الاقتصاد البدوي قبل اكتشاف البترول. وكان نمط الزواج الشائع في ذلك العهد هو الزواج التتابعي، بمعنى أن الرجل يتزوج ويطلق ولكن لا يحتفظ بزوجتين في وقت واحد، وكان تعدد الزوجات قاصرًا على شيوخ القبائل والأثرياء من أفراد القبيلة .(١٥) وهذا يعني أنه لا توجد علاقة مباشرة بين النشاط الاقتصادي للسكان في المملكة وبين الطلاق، فمعدلات الطلاق كانت مرتفعة للغاية في المجتمع البدوي قبل

(١٤) سناء الخولي، *الزواج والعلاقات الأسرية* (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٩م)، ص٢٧٤ .

(١٥) سلوى الخطيب، *توطين البدو في المملكة العربية السعودية: دراسة اجتماعية لهجرة الغطغط* (الرياض: جامعة الرياض، كلية الآداب، قسم الدراسات الاجتماعية، ١٩٨١م)، ص٨١ .

اكتشاف البترول، ثم أخذت هذه المعدلات في الانخفاض نتيجة لعوامل أخرى كارتفاع مستوى المعيشة وانتشار التعليم.

الطلاق والنظام الديني

نظرًا للعلاقة الوثيقة بين الزواج والعقيدة الدينية نجد أن الطلاق يتأثر بشكل كبير بالنظام الديني السائد في المجتمع. ويختلف موقف الأديان السماوية من الطلاق، فمنها الذي يبيح الطلاق أو التطليق، ومنها الذي يحرمه، والتشريعات الوضعية السائدة في المجتمعات تتأثر بشكل أو بآخر بالديانة التي يعتنقها غالبية الناس في المجتمع. فنجد أن اليهودية لم تمنع الطلاق ولكنها أظهرت مضارَّه للناس، كما أنه يحل للمرأة أن تطلب الطلاق عند الضرورة.

أما المسيحية فيختلف موقفها من الطلاق باختلاف المذاهب، وإن كانت تتفق جميعها على مبدأ واحد وهو أن الزواج علاقة أبدية لا تقبل الانفصال، فهي علاقة مقدسة مطلقة. ولكن نظرًا لكثرة المشكلات الزواجية ورغبة بعض المتزوجين في إنهاء هذه العلاقة فقد أُدخلت بعض التعديلات على بعض المذاهب المسيحية مثل الأرثوذكس، حيث أبيح الطلاق بها بحكم القضاء لأسباب محددة كالزنا أو الإصابة بمرض الجذام أو الجنون أو لغياب الزوج فترة طويلة. كما اعتبر النفور الشديد سببًا للطلاق كذلك، ولكن مازال هناك بعض المذاهب المسيحية التي تحرم الطلاق تحريمًا مطلقًا مثل الكاثوليك.(١٦)

أما الإسلام فقد أباح الطلاق كحل نهائي لعلاقة زواجية فاشلة. فرغم مساوىء الطلاق، إلا أن الأسوأ منه أن يعيش شخصان تحت سقف واحد وهما يكنان الكراهية والبغضاء لبعضهما البعض. ولكن الإسلام لم يحبّذ الطلاق ولم يشجّعه. بل إن الإسلام نفر منه، ويتمثل ذلك في قول الرسول الكريم (ﷺ) «أبغض الحلال إلى الله الطلاق.» كما وضع الإسلام عدة قيود له أهمها:

---

(١٦) يوسف القرضاوي، *الحلال والحرام في الإسلام* (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٧م)، ص ص١٧١-١٧٤.

أولاً: أن يكون للطلاق سبب يدعو إليه، فالطلاق بغير ضرورة تقتضيه نوع من العبث الذي يحذر منه الإسلام، والدليل على ذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام «إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق،» وقوله عليه السلام: «تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز منه العرش.»(١٧)

ثانيًا: أن يقع الطلاق والمرأة طاهرة، فلا يجوز الطلاق والمرأة حائض.

ثالثًا: لا يجوز للرجل أن يجعل من الطلاق يمينًا يهدد به المرأة لفعل ما يريد وترك مالا يريد.

رابعًا: الطلاق مرة بعد مرة، فلا يجوز للرجل أن يجمع المرات الثلاث في مرة واحدة، بل من الأفضل أن تكون التطليقات متفرقات.(١٨) وينقسم الطلاق في الإسلام وفقًا لصيغته إلى قسمين:

١ ـ طلاق لفظي صريح

٢ ـ طلاق كناية غير صريح

وينقسم الطلاق الصريح إلى قسمين: طلاق رجعي وطلاق بائن. والطلاق الرجعي هو الذي يمكن للزوج أن يراجع زوجته أثناء العدة. والأصل في الطلاق أن يكون رجعيًّا؛ أما الطلاق البائن فلا يحل للزوجين العودة إلى الحياة الزوجية حتى تنكح الزوجة — وبشكل عفوي — زوجًا غيره ثم يطلقها هذا الأخير.(١٩) والطلاق في الإسلام حق من حقوق الرجل، ولكن يمكن للمرأة أن تطلق نفسها في حالات محددة، ككراهيتها للزوج أو لسوء معاملتها وإلحاق الضرر بها أو لعجز الرجل عن القيام بواجباته الزوجية. وفي حالة حدوث الطلاق حث الدين الإسلامي على حسن معاملتها وعدم الإضرار بها أو ظلمها، والدليل

(١٧) سعاد الصالح، *أضواء على نظام الأسرة في الإسلام* (الرياض: مكتبة تهامة، ١٩٨٢م)، ص١٣٤.

(١٨) القرضاوي، *الحلال والحرام*، ص ص١٧٥-١٧٧.

(١٩) صالح، *أضواء*، ص١٧٧.

على ذلك قول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ [سورة البقرة، آية ٢٣١].

ويستمد الطلاق في المجتمع السعودي شرعيته من الإسلام. وتكاد تكون السعودية هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تعتمد على الشريعة الإسلامية في تصريف جميع أمورها. إلا أنني أود أن أشير هنا إلى أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يعني التزام الجميع بها، فهناك فارق بين الإسلام كمنهج ودستور، وبين الإسلام كممارسة. فبعض الأزواج يسيئون استخدام هذا الحق، ويستخدمونه لمجرد الرغبة في التغيير.

الطلاق والنظام السياسي

تؤثر النظم السياسية السائدة في المجتمعات على الأسرة بشكل مباشر وعلى الطلاق بشكل غير مباشر من خلال القوانين والتشريعات التي تتبناها هذه الدولة، مثل تحديد سن الزواج وقوانين الأحوال الشخصية.

ـ تحديد سن الزواج: تحدد الدول الغربية سن الزواج بالنسبة للمرأة بثمانية عشر عامًا، ومعظم الدول العربية تحدده بخمسة عشر عامًا. أما المجتمع السعودي فليس هناك تحديد رسمي لسن الزواج وإن كان تعليم البنات قد أدى إلى تأخر سن الزواج للجنسين ولكن بشكل غير رسمي.

ـ قوانين الأحوال الشخصية: تؤثر النظم السياسية في وضع قوانين الأحوال الشخصية التي تساعد على تنظيم العلاقة في الأسرة بشكل مقنن. وقد انقسم موقف علماء المسلمين من قوانين الأحوال الشخصية النابعة من الشريعة الإسلامية إلى اتجاهين رئيسين:

الاتجاه الأول ويرى أصحابه أن الطلاق حق مطلق من حقوق الرجل ولا ينبغي للدولة التدخل فيه أو تنظيمه لأن في ذلك تعديا على أحكام الشريعة الإسلامية. ويرى

أصحاب هذا الرأي أن أي تدخل من جانب الدولة لتقييد الطلاق معناه الخروج عن أحكام الدين وأن ذلك سيؤدي إلى تفاقم المشكلات الأسرية بدلاً من حلها. ويعارض محجوب فكرة تقنين الطلاق وجعله في يد القاضي بقوله: «إن الطلاق في الإسلام كمثل مشرط الجراحة في العلاج إن استخدم في المكان اللائق به أتى أطيب الثمرات، وإن أسيء استعماله أتى بأسوأ النتائج. وليس العيب في المشرط، وإنما العيب في طريقة استعماله.»[٢٠]

والاتجاه الثاني ويؤيد أصحابه فكرة وضع قوانين أحوال شخصية، ويرى أن وضع هذه القوانين لا يعني التعدي على الدين بقدر ماهو تنظيم وتوضيح للشريعة الإسلامية في سبيل المصلحة العامة. ذلك أن بعض الرجال يسيء استخدام حق الطلاق مما يؤدي إلى هدم الكثير من الأسر نتيجة نزوة طارئة أو ثورة عابرة. وتؤكد العوضي[٢١] وحرب[٢٢] أهمية وضع قوانين أحوال شخصية لحماية الأسرة وتنظيم الطلاق لا تحريمه. وهناك الكثير من الدول الإسلامية مثل تونس ومصر والعراق وسوريا وباكستان وضعت قوانين للأحوال الشخصية تحفظ للأسرة استقرارها واستمرارها. فعلى سبيل المثال لا الحصر تنص المادة ٣٠ من قوانين الأحوال الشخصية بتونس على أن الطلاق لا يقع إلا لدى المحكمة وبموافقة الطرفين وينص القانون السوري في المادة ٢٧ على مبدأ تعويض الزوجة إذا ما تعسف الزوج في استخدام حق الطلاق.[٢٣] وتنتهج المملكة سياسة الاتجاه الأول والمعارض لفكرة وضع قوانين أحوال شخصية.

---

(٢٠) محمد علي محجوب، *الأسرة وأحكامها في الشريعة الإسلامية* (القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٣م)، ص٣٤٢.

(٢١) بدرية العوضي، «قوانين الأحوال الشخصية بحاجة إلى تعديل لإنصاف المرأة،» *مجلة الشرق الأوسط*، ع١٨٩ (١٩٩٠م)، ص ص٥٤-٥٧.

(٢٢) الغزالي حرب، *استقلال المرأة في الإسلام* (القاهرة: دار المستقبل العربي، د. ت.)، ص ص٢٤٠-٢٤٨.

(٢٣) نوال السعداوي، *الوجه العاري للمرأة العربية* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢م)، ص ص١٤٧-١٤٨.

الطلاق والنظام التعليمي

يسعى النظام التعليمي في أي مجتمع إلى تنمية طاقات الأفراد. يرى هؤلاء أن تعليم الفتاة أدى إلى تمردها على سلطة الرجل التقليدية من جهة، وعلى استقلالها المادي من جهة أخرى، وذلك ساعد على ارتفاع نسبة الطلاق. ويؤكد هؤلاء أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الفتاة زادت نسبة الطلاق في المجتمع.(٢٤)

وتعكس الصحف السعودية المحلية هذه النظرة المتحفظة نحو المرأة المتعلمة وتفضيل الرجل الاقتران بالمرأة غير المتعلمة ويتجسد ذلك على لسان أحد الشباب بقوله: «إن الزوجة التي لم تكمل تعليمها أكثر طاعة، لأن المتعلمة أكثر جدالاً ومناقشة وبحث وتقصي عن أسباب كل رأي والزوج لا يبحث عن المتاعب حتى يتزوج بزوجة جامعية.»(٢٥) وهذا الاختلاف في الاتجاهات نحو المرأة أدى إلى حدوث بعض المشكلات الأسرية مما يؤدي إلى حدوث الطلاق.

ولكن أكد العديد من الدراسات الاجتماعية عدم صحة هذه الفرضية، إذ تؤكد الخولي أن نسبة الطلاق تقل بين المتعلمين في مصر عنها بين الأميين، وأرجعت ذلك إلى أنه كلما زاد حظ الزوج أو الزوجة من التعليم ازداد إحساسه بالمسؤولية وأصبح أكثر ترددًا لقبول مبدأ الطلاق.(٢٦) ويؤيد الفيصل وجهة النظر هذه إذ يؤكد في دراسته عن المجتمع السعودي ارتفاع نسبة الطلاق بين الأميين ومن هم دون التعليم الجامعي في المجتمع السعودي عنها بين الجامعيين وحاملي المؤهلات العليا.(٢٧)

وتشير البيانات الخاصة بمجتمع الدراسة إلى وجود فوارق واضحة في المستوى التعليمي بين المطلقين والمطلقات. إذ ترتفع نسبة الأمية بين الإناث عنها بين الذكور.

(٢٤) الخولي، *الزواج*، ص٢٧١.

(٢٥) بثينة يماني، «الشباب يرفضون الجامعيات،» *عكاظ*، ع ٨٧٢٤ (١٩٩٠م)، ص١٧.

(٢٦) الخولي، *الزواج*، ص٢٧١.

(٢٧) الفيصل، «بعض خصائص،» ص٢٠٧.

جدول رقم١١ . التوزيع التكراري النسبي للمطلقين حسب عدد الزوجات وقت إتمام الطلاق.

المتغيرات	العدد	النسبة ٪
زوجة واحدة	١٢٢	٥٩,٨
زوجتان	٨١	٣٩,٧
ثلاث زوجات	١	٠,٥
المجموع	٢٠٤	١٠٠

جدول رقم١٢ . التوزيع التكراري النسبي لحالات الطلاق تبعًا لعدد الأطفال.

المتغيرات	العدد	النسبة ٪
بدون أطفال	١٠٩	٥٣,٤
أقل من ٣ أطفال	٦٩	٣٣,٨
٣ لأقل من ٦ أطفال	٢١	١٠,٣
٦ لأقل من ٩ أطفال	٤	٢,٠
٩ فأكثر	١	٠,٥
المجموع	٢٠٤	١٠٠

كذلك توضح البيانات ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور عنها بين الإناث. ويؤكد جدول رقم ١٤ أن نسبة ٤٨٪ من المطلقين حاصلون على درجات علمية أكثر من زوجاتهم، وقد يرجع ذلك إلى تفضيل الكثير من الرجال الارتباط بنساء أقل منهم علمًا تأكيدًا لفكرة التفوق. كما نجد أن نسبة ٤٢,٦٪ يتساوى فيها المستوى التعليمي للمطلقين والمطلقات، ومعظم هؤلاء من الأميين. وتشير بيانات الدراسة إلى ارتفاع نسبة

الطلاق بين غير المتعلمين عنها بين المتعلمين، إذ أن أعلى نسبة للطلاق ٢ , ٤٠٪ بين غير الحاصلين على الشهادة الابتدائية، ثم تقل تدريجيًّا حتى تصل إلى ٥ , ١٪ بين الحاصلين على تعليم عال، وقد يرجع ذلك إلى أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الفرد كان أكثر إدراكًا لمسؤولياته.

جدول رقم١٣ . التوزيع التكراري النسبي وفقًا لمستوى تعليم المطلقين والمطلقات.

المتغيرات	عدد المطلقين	النسبة ٪	عدد المطلقات	النسبة ٪
أمي	٦٧	٣٢,٨	٩٩	٤٨,٥
يقرأ ويكتب	١٥	٧,٤	١٦	٧,٨
ابتدائية	٣١	١٥,٢	٢٦	١٢,٧
كفاءة	٣٤	١٦,٧	٣١	١٥,٢
ثانوية عامة	٢٣	١١,٢	٢٣	١١,٣
جامعة	٣١	١٥,٢	٩	٤,٤
دراسات عليا	٣	١,٥	—	—
المجموع	٢٠٤	٪١٠٠	٢٠٤	٪١٠٠

جدول رقم١٤ . التوزيع التكراري النسبي للحالة التعليمية للمطلقين والمطلقات من أفراد مجتمع الدراسة.

المتغيرات	العدد	النسبة ٪
المستوى التعليمي نفسه	٨٧	٤٢,٦
الرجل أكثر تعليمًا	٩٨	٤٨
المرأة أكثر تعليمًا	١٩	٩,٤
المجموع	٢٠٤	٪١٠٠

الطلاق والنظام القرابي

يتأثر الزواج والطلاق بالنظام القرابي السائد في المجتمع . ويؤكد ميردوك أن غالبية المجتمعات (٩٥٪) تفضل الزواج الخارجي ، exogamy ، أي الزواج من خارج العشيرة أو العائلة ، في حين أن نسبة قليلة تفضل[٢٨] الزواج الداخلي ، وأن سبب تفضيل هذا endogamy الزواج الداخلي يرجع إلى عدة عوامل هي : الرغبة في استمرار الملكية داخل العائلة ، العامل العرقي والمتمثل في المحافظة على «نقاء» دم العشيرة أو العائلة من الاختلاط بدماء أخرى ، العامل الثقافي والذي يسعى إلى المحافظة على مكانة العائلة وحفظ شرفها وكرامتها من التدنيس والإهانة بالإضافة إلى العامل الاجتماعي ، والذي يرى أن الزواج الداخلي يحفظ للعائلة تضامنها وتماسكها وأن الزوجة القريبة أقدر على التكييف مع عائلة الزوج من الزوجة الغريبة .[٢٩] ومن ثم يرى أصحاب هذا الاتجاه أن احتمالات الطلاق تقل في حالة الزواج الداخلي عنه في الزواج الخارجي . إلا أن هناك رأيًا آخر يرى أن نمط الزواج لم يؤثر على نسبة الطلاق في المجتمع . ففي دراسة قامت بها الخطيب لإحدى الهجر في المملكة أشارت إلى أن نمط الزواج الداخلي في المجتمع السعودي التقليدي لم يحد من حالات الطلاق ، ذلك أنه رغم وجود ظاهرة زواج بنت العم في هذه المجتمعات إلا أن نسبة الطلاق كانت مرتفعة جدًّا ، فكان الرجل يتزوج ويطلق عدة مرات . وكان الطلاق ظاهرة عامة وشائعة في المجتمع البدوي في الجزيرة العربية ، ومع التغيرات الاقتصادية التي عمت المملكة وارتفاع مستوى المعيشة وغلاء المهور انخفضت معدلات الطلاق عما كانت عليه .[٣٠]

---

(٢٨) حسن سعفان ، *دراسات في علم الإنسان* (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٣م) ، ص١٧٣ .

(٢٩) انظر : Fuad Khuri, "Parallel Cousin Marriage Reconsidered," *The Journal of the Anthropological Institute*, 5 (1970), 17-25.

(٣٠) الخطيب ، *توطين البدو* ، ص ص٦١-٨١ .

أسباب الطلاق من وجهة نظر الرجل السعودي

السبب الأول: اختلاف الطباع

تشير البيانات الرسمية للمحكمة الشرعية إلى أن من أهم أسباب الطلاق في مجتمع الدراسة (٢٢٪) اختلاف الطباع بين الزوجين. ويرجع اختلاف الطباع بين الزوجين إلى الفروق الفردية بينهما أو اختلاف تصرفات كل منهما عن الآخر نتيجة لاختلاف الوسط الاجتماعي والثقافي الذي نشأ فيه كل منهما. إذ تلعب التنشئة الاجتماعية دورًا كبيرًا في تشكيل شخصية الأفراد وفي تحديد الأدوار المتوقع من الفرد أداؤها في المستقبل. وكلما تقارب الوسط الاجتماعي والثقافي الذي نشأ فيه الزوجان، ساعد ذلك على تقارب توقعاتهما لأدوارهما ولأدوار الطرف الآخر، مما يقلل من حدوث المشكلات. والعكس صحيح، إذ أنه كلما نشأ الزوجان في وسطين مختلفين تمامًا أدى ذلك إلى اختلاف التوقعات وإلى حدوث المشكلات فالظروف الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في حياته تؤثر في نظرته إلى نفسه وفي تصوره لدور الآخرين. وقد يحدث أن ينشأ أحد الزوجين في أسرة متسلطة ديكتاتورية، في حين ينشأ الطرف الآخر في أسرة ديموقراطية تقوم على المشاركة في اتخاذ القرارات وعند الدخول في العلاقة الزواجية يحاول كل طرف فرض توقعاته على الطرف الآخر مما يؤدي إلى حدوث المشكلات التي قد تؤدي إلى الطلاق. فالتقارب الاجتماعي والثقافي، والاتفاق في العقيدة الدينية، والهوايات المشتركة، وتقارب الاتجاهات، والاتفاق في طريقة تنظيم الميزانية من العوامل المهمة في نجاح الحياة الزوجية.

السبب الثاني: النفور الطبيعي

يحتل هذا العامل الدرجة الثانية من حيث الأهمية في حدوث الطلاق. إذ ذكر ٢٠٪ من مجتمع الدراسة أن النفور الطبيعي هو سبب الطلاق، ويرجع النفور الطبيعي بين الزوجين إلى عوامل نفسية أو اجتماعية وتتمثل العوامل النفسية في عدم شعور أحد الطرفين بالارتياح للآخر أو لعدم تماثل الصورة المثالية التي رسمها الطرفان لبعضهما البعض مع الواقع. وقد يرجع النفور الطبيعي لعوامل اجتماعية كإجبار أحد الزوجين للارتباط بالآخر، فمازالت بعض الأسر السعودية تصر على زواج الشاب من ابنة عمه أو ما يعرف بنظام

«الحجر» في المجتمع البدوي . أو قد يرجع لطريقة الزواج المتبعة لدى بعض الأسر السعودية والتي لا تسمح للخطيبين برؤية بعضهما البعض إلا ليلة الزفاف، على الرغم من أن الشريعة الإسلامية عارضت ذلك، والدليل على ذلك الحديث النبوي الشريف حين جاء أحد الصحابة وقال يا رسول الله إني خطبت امرأة البارحة. فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم: هلا رأيتها؟ فقال له الرجل: لا، فقال له الرسول: اذهب وانظرها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما. وقد أشار الكثير من المطلقين أن سبب الطلاق هو عدم اختيارهم لزوجاتهم بأنفسهم واعتمادهم على أحد الأقارب لاختيار الزوجة. فقد ذكر أحد المطلقين، وعمره ٢٧ سنة ومطلقته عمرها ٢٢ سنة هو جامعي وهي حاصلة على الثانوية العامة، في ملف الطلاق أن سبب طلاقه لزوجته هو: «أنني لم أرها عند الزواج، فقد ذهبت أمي وقابلتها وأخبرتني أنها مناسبة، وعند دخولي بها لم أرتح لها وقلت لأهلي ذلك فقالوا اصبر والقبول يجيء مع الوقت، ولكن رغم مرور أربعة أشهر لم أستطع قبولها فطلقتها.»

وتجدر الإشارة هنا أن طريقة الزواج التقليدية وإن كانت ناجحة في الماضي لتناسبها مع قيم المجتمع وظروفه السائدة، إلا أنها لم تعد تتناسب مع المجتمع السعودي المعاصر وما صاحبه من تغييرات كانتشار التعليم والسفر للخارج، وانتشار وسائل الإعلام المختلفة والانفتاح على الثقافات الأخرى والتي غيرت الكثير من مفاهيم الفتى والفتاة نحو الطرف الآخر. وقد أشارت العبد الجبار في دراسة قامت بها في مدينة الرياض إلى أن أكثر أنماط الزواج نجاحًا في المجتمع السعودي هو الزواج القائم على التعارف في الحدود الأسرية. ويسمح هذا النمط من الزواج للطرفين بالتعرف على بعضهما البعض في ظل رعاية الأسرة لفترة من الوقت ثم الزواج. وفرص نجاح هذا الزواج أعلى بكثير من فرص نجاح زواج الحب أو الزواج المخطط من قبل الوالدين.[٣١]

السبب الثالث: تدخل الأهل

لما كان الزواج ليس مجرد ارتباط بين فردين فقط، بل هو ارتباط بين عائلتين فإن تقبل

---

(٣١) العبدالجبار، «أسباب الطلاق،» ص ص١٤٥-١٥٦.

أهل الزوجين للطرف الآخر يلعب دورًا مهمًّا في استمرار الحياة الزوجية. وقد أشار جدول رقم ١٥ إلى أن تدخل الأهل في حياة الأسرة الصغيرة ومحاولة فرض سيطرتهم على الزوجين كان السبب الرئيس لطلاق ٣٧ مطلقًا من مجتمع الدراسة. وقد يرجع سبب تدخل الأهالي في المجتمع السعودي إلى عدم وجود فكرة الخصوصية privacy. فإلى عهد قريب كان النمط السائد للأسرة السعودية هو الأسرة الممتدة التي تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما المتزوجين وأبنائهم، وكان جميع أفراد الأسرة يعملون معًا في الزراعة أو الرعي، وكان جميع أفراد الأسرة من الجدات والعمات يشاركون معًا في عملية تربية الأبناء، إذ لم يكن هناك أي شعور

جدول رقم١٥ . التوزيع التكراري النسبي لأسباب الطلاق من واقع بيانات محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض.

الترتيب	المتغيرات	العدد	النسبة ٪
أولا	اختلاف الطباع	٤٥	٢٢
ثانيًا	النفور الطبيعي	٤١	٢٠
ثالثًا	تدخل الأهل	٣٧	١٨
رابعًا	سوء عشرتها	٢٦	١٢,٧
خامسًا	بناءً على طلب الزوجة	١٩	٩,٣
سادسًا	اختلاف الجنسية	١٨	٨,٨
سابعًا	فارق السن	١٣	٦,٤
ثامنًا	عدم الإنجاب	١٢	٥,٨
تاسعًا	مرض أحد الزوجين	١١	٥,٤
عاشرًا	الزواج من أخرى	٨	٤
حادي عشر	عمل الزوجة	٧	٣,٤
ثاني عشر	عامل جنسي	٥	٢,٤
ثالث عشر	عوامل أخري	٧	٣,٤

ملحوظة: بعض المطلقين ذكر أكثر من سبب للطلاق.

بالخصوصية بين أفراد العائلة الواحدة. بل إن كل فرد يشعر أن من واجبه أن يسدي النصيحة لأبناء أخته أو أخيه. وفي المجتمع السعودي المعاصر، ورغم التغيرات التي طرأت على شكل الأسرة السعودية، وتحول الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، إلا أن القيم المتصلة بالعلاقة بين الوالدين والأبناء مازالت كما هي. ومازال الكثير من الأمهات والأقارب يرون أن من حقهم بل من واجبهم التدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة أبنائهم، مثل التدخل في ميزانية الأسرة وطريقة تربيتهم لأبنائهم وأثاث منزلهم وغيرها من الأمور الخاصة. ومما يلفت الانتباه أن معظم المطلقين الذين ذكروا أن سبب الطلاق هو تدخل الأهل ذكروا أن والدة الزوجة بصفة خاصة هي سبب الطلاق، ولم يذكر أي مطلق أن تدخل والدته أو أهله هو السبب في الطلاق.(٣٢)

السبب الرابع: سوء عشرتها

أشار ستة وعشرون مطلقًا إلى سوء العشرة مع الزوجة كسبب للطلاق ولم يوضح الكثير منهم ما المقصود بكلمة سوء العشرة! هل المقصود بها عدم امتثال المرأة للشكل التقليدي المتوقع منها كزوجة؟ أم هل المقصود بها عدم قيام المرأة بواجباتها المنزلية؟ وقد أشار القليل منهم للمقصود بكلمة سوء العشرة بمحاولة الزوجة فرض رأيها على زوجها، أو عدم طاعتها والتزامها لأوامره، أو أنها «نكدية» أو «زنانة.» ذكر أحد المطلقين في ملف المحكمة الشرعية أن سبب طلاقه لزوجته هو سوء عشرتها، وفسر المقصود بكلمة «سوء العشرة» بما يلي: «سبب طلاقي لها هو خروجها من المنزل بدون استئذاني. وعند مناقشتي لها تقول بأنه لا داعي لاستئذاني، وأنه قد انتهى العهد الذي لم تعد فيه للمرأة قيمة. ودائمًا تقول لي أنت رجل شرقي يحلو لك إهانة المرأة والتقليل من شأنها ومادامت هذه أفكارها، ولم أستطع تقويمها فقد طلقتها.»

أعتقد أن هذه الكلمات تعكس لنا جانبًا مهمًّا من جوانب المشكلة وهو التغيير الذي

---

(٣٢) سلوى الخطيب، «الأسباب الاجتماعية للطلاق في المجتمع السعودي،» *ندوة الطلاق* (الرياض: جمعية النهضة النسائية، ١٩٩٠م)، ص ص١٧٦-١٨٨.

طرأ على المرأة السعودية ونظرتها لنفسها ولدورها وعدم مصاحبة ذلك بتغيير في نظرة الرجل لها. فمازال الكثير من الرجال يصرون على أن تظل العلاقة بين الزوجين علاقة رأسية تسلطية تقوم على الأوامر من جهة الرجل والطاعة العمياء من جانب المرأة من جهة أخرى، في حين تأمل المرأة في وجود علاقة أساسها المودة والرحمة والاحترام المتبادل وهذا الاختلاف في وجهات النظر أدى إلى حدوث الطلاق.

السبب الخامس: بناءً على طلب الزوجة

بعض حالات الطلاق التي تمت (١٩ حالة) كانت بناءً على طلب الزوجة. وقد يرجع ذلك إلى إكراه المرأة على الزواج منذ البداية، أو لسوء معاملة الزوج واستخدامه العنف في معاملة الزوجة، سواء كان هذا العنف لفظيًا أو ماديًا كالضرب، أو لوجود بعض العادات السيئة كشرب الخمر أو المخدرات، مما جعل المرأة تلجأ إلى المحكمة وتطلب الطلاق وتثبت تضررها من هذا الزواج فحصلت على الطلاق.

السبب السادس: لاختلاف جنسية الزوجة

أشار بعض المطلقين إلى أن سبب الطلاق يرجع إلى اختلاف جنسية الزوجة وعدم قدرتها على التكيف مع عادات المجتمع السعودي. فالمجتمع السعودي له تركيبته الاجتماعية الخاصة والمتميزة والتي تجعل من الصعب على بعض الزوجات غير السعوديات التأقلم معها، خاصة وإن كانت الزوجة تنتمي إلى ثقافة مغايرة تمامًا للثقافة السعودية. ويبلغ عدد المطلقات غير السعوديات ثماني عشرة مطلقة، من هؤلاء المطلقات غير السعوديات نجد ١٣ مصرية و ٣ هنديات و ٢ من جنسيات أخرى (انظر جدول رقم ١٦). ويلاحظ هنا عدم وجود حالات طلاق لسيدات من دول الخليج في مجتمع الدراسة، وذلك يرجع للتشابه الثقافي بين هذه الدول. فقد ذكر بعض المطلقين أن سبب الطلاق هو عدم قدرة الزوجة على التكيف مع فكرة الغطاء والحجاب السائد في المجتمع السعودي، أو عدم تحملها البقاء في المنزل لفترات طويلة، أو عدم قدرتها على التكيف مع أهل الزوج، إلى جانب كثرة سفر الزوجة وبقائها في بلادها لفترات طويلة جعل استمرار الحياة الزوجية أمرًا مستحيلاً.

جدول رقم١٦ . التوزيع التكراري النسبي لجنسية المطلقات .

المتغيرات	العدد	النسبة ٪
سعودية	١٨٦	٩١,١
مصرية	١٣	٦,٤
هندية	٣	١,٥
سودانية	١	٠,٥
فلسطينية	١	٠,٥
المجموع	٢٠٤	٪١٠٠

السبب السابع : فارق السن بين الزوجين

ذكر عدد قليل من المطلقين (١٣ مطلقًا فقط) أن سبب الطلاق هو فارق السن بين الزوجين مما أدى إلى انعدام التفاهم والتوافق بينهما . في الوقت الذي نلاحظ أن ٥٠ مطلقًا من مجتمع الدراسة يزيد فارق السن بين المطلقين والمطلقات على خمسة عشر عامًا ولكن لا يشعر أفراد المجتمع أن هذا الفارق يمثل أية مشكلة بل على العكس من ذلك يرونه أمرًا طبيعيًا مرغوبًا فيه . إذ يميل الرجل العربي بصفة عامة والسعودي بصفة خاصة إلى الاقتران بفتاة أصغر منه سنًا . وقد يرجع ذلك إلى اعتقاد الكثير من الرجال أن الوظيفة الأساسية للمرأة هي الوظيفة البيولوجية ، لذا فإنه كلما كانت المرأة أصغر سنًا كانت أكثر قدرة على أداء وظيفتها هذه والاستمرار في عطائها لفترة أطول من الوقت . كما تجدر الإشارة إلى أن نحو ١٩,١٪ من مجتمع الدراسة يزيد فارق العمر بينهم وبين مطلقاتهم على عشرين عامًا ، ولكن رغم ذلك نجد أن ٦,٤٪ من الحالات فقط هم الذين ذكروا أن فارق السن هو السبب في الطلاق .

السبب الثامن : عدم الإنجاب

عملية الإنجاب عملية بيولوجية محضة ، ولكن اتخاذ قرار الإنجاب عملية اجتماعية

ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنسق القيمي والثقافي السائد في المجتمع. وتشير الكثير من الدراسات المقارنة على القيمة الاجتماعية للأطفال في المجتمعات النامية، خاصة الأطفال الذكور بل تؤكد هذه الدراسات على أهمية الأطفال في استمرار الحياة الزوجية وفي تدعيم مكانة المرأة في الأسرة.(٣٣) ويؤكد جدول رقم ١٢ أن هناك علاقة بين عدد الأطفال والطلاق. ذلك أن أكبر نسبة طلاق ٥٣,٤٪ كانت بين الأسر التي ليس لديها أطفال، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٣٣,٨٪ لدى الأسر التي لديها طفل واحد فقط، وهكذا تنخفض تدريجيًا كلما زاد عدد الأطفال. وهذا يعني أن وجود الأطفال يعتبر عاملاً مهمًا من عوامل استمرار الحياة الزوجية ويقلل من احتمالات الطلاق.

وإن عجز أحد الزوجين عن القيام بهذه الوظيفة أدى ذلك إلى حدوث الطلاق. فقد أشار اثنا عشر مطلقًا إلى أن عدم الإنجاب هو السبب الأساسي للطلاق. منهم ثلاثة ذكروا أن عدم الإنجاب يرجع إلى المرأة في حين ذكر واحد فقط أنه يرجع إلى الرجل؛ أما الباقون فلم يذكروا من السبب.

السبب التاسع: مرض أحد الزوجين

ذكر أحد عشر مطلقًا أن سبب الطلاق يرجع لمرض أحد الزوجين بمرض نفسي أو جسمي يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية كمرض الصرع أو وجود حروق أو تشوهات خلقية في الزوجة تحول دون قيام الزوجة بواجباتها الطبيعية.

السبب العاشر: الزواج من أخرى

للأسف الشديد ليس هناك بيانات رسمية توضح مدى انتشار ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع السعودي، ولكن نظرة عابرة إلى مجتمع الدراسة يمكن أن تكون مؤشرًا بسيطًا لحجم هذه الظاهرة، إذ تبلغ نسبة المطلقين الذين لديهم أكثر من زوجة في مجتمع الدراسة

---

(٣٣) انظر: Rae Lesser Blumberg, "Fairy Tales and Facts," in *Women and World Development*, ed. Irene Tinker (New York: Praeger, 1975), p. 18.

٢ , ٤٠٪ (انظر جدول رقم ١١)، وأن نسبة ٨ , ٥٩٪ من المطلقين ليس لديهم سوى زوجة واحدة وقت حدوث الطلاق، وهي المطلقة نفسها. ومن الفئة الأولى التي لديها أكثر من زوجة نجد أن ٧ , ٣٩٪ منهم لديهم زوجتان، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن عادة تعدد الزوجات مازالت موجودة في المجتمع السعودي، ولكنها ليست عامة في المجتمع فالغالبية من مجتمع الدراسة لديهم زوجة واحدة فقط.

ويبدو أن فكرة تعدد الزوجات مازالت مقبولة في المجتمع، بل يؤمن البعض بأن تعدد الزوجات حق مطلق من حقوق الرجل في الإسلام له أن يمارسه دون أي قيد أو شرط، ويتناسوا أن الدين الإسلامي أحل التعدد ولكن تحت ظروف معينة كما قيده بشروط محددة. كما تناسوا موقف الرسول صلى الله عليه وسلم حين استؤذن بزواج علي رضى الله عنه من ابنة المغيرة فقال: «إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني في أن يزوجوا ابنتهم علي بن أبي طالب، فلا آذن لهم، فلا آذن لهم، فلا آذن لهم إلا أن يحب ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي، إن ابنتي بضعة مني يريبني ما يريبها، ويؤذيني ما يؤذيها.»[٣٤] إلا أننا نلاحظ أن نسبة ٤٪ فقط هم الذين ذكروا أن الزواج من أخرى هو سبب الطلاق. ولا يرجع سبب الطلاق في كل هذه الحالات إلى طلب الزوجة للطلاق بل إن بعضها كان بناءً على رغبة الزوج لعدم قدرته المالية على الوفاء بالتزامات الأسرتين مما جعله يطلق إحداهما ويحتفظ بالأخرى (انظر جدول رقم١٥).

السبب الحادي عشر: عمل الزوجة

تعتبر ظاهرة عمل المرأة بأجر أحد أسباب الطلاق في المجتمع السعودي، فقد ذكرت فئة قليلة، سبعة مطلقين، أي ما يعادل ٤ , ٣٪ من مجتمع الدراسة، أن عمل الزوجة هو السبب في الطلاق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المرأة في المجتمع السعودي التقليدي كانت تعمل بشكل دؤوب وتسهم في اقتصاد أسرتها في المجتمع الريفي والبدوي والحضري على

---

(٣٤) أحمد الجندي، *الأحوال الشخصية في الإسلام* (القاهرة: دار المعارف المصرية، ١٩٨٤م)، ص ص٣٣-٣٤.

حد سواء، ولكن عملها لم يكن ينظر له كعمل لأنه كان يعتبر امتدادًا لدورها الأسري ولأنه عمل غير مأجور. ولكن مع انتشار تعليم الفتاة في المملكة بدأت المرأة تسهم بشكل مباشر في ميادين العمل المختلفة. ولما كان الكثير من الرجال السعوديين لم يتقبلوا بعد فكرة عمل المرأة واستقلالها المادي، لذا فإن خروج المرأة إلى ميدان العمل خلق بعض المشكلات الأسرية. إذ ذكر بعض المطلقين أن سبب الطلاق هو عمل المرأة وإهمالها لواجباتها المنزلية، أو لمساعدة الزوجة لأسرتها ماديًا رغم معارضة الزوج.

السبب الثاني عشر: العامل الجنسي

لما كان الإشباع الجنسي هو أحد وظائف الأسرة، فإن عجز أحد الزوجين في تحقيق هذا الإشباع للآخر كان سببًا في حدوث الطلاق. وقد ذكر خمسة مطلقين أن العامل الجنسي هو سبب الطلاق، ويلاحظ أن أربعا من هذه الحالات ترجع ذلك إلى كبر سن الزوج وعجزه عن أداء واجباته الزوجية، في حين أن مطلقًا واحدًا فقط هو الذي ذكر أن سبب الطلاق هو البرود الجنسي للزوجة.

الخاتمـــــة

تناولت هذه الدراسة الاستطلاعية ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي من وجهة نظر الرجل السعودي باعتباره صاحب الحق الأول في اتخاذ قرار الطلاق. وقد ارتكزت هذه الدراسة على بحث ٢٠٤ حالات طلاق وردت في أحد ملفات محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض عام ١٤٠٦هـ. ولما كان الطلاق كظاهرة اجتماعية لا ينشأ من فراغ، بل هو وليد النظم الاقتصادية والسياسية والدينية السائدة، فقد أظهرت الدراسة وجود زيادة ملحوظة في معدلات الطلاق خلال الأربع سنوات من ١٤٠٣هـ إلى ١٤٠٧هـ. ويرجع ذلك إلى وجود مجموعة من العوامل المساعدة على الطلاق في المجتمع السعودي أهمها: ظاهرة الزواج المبكر، عدم تحديد سن الزواج، طريقة الزواج التقليدية والتي لا تسمح للخطيبين برؤية بعضهما البعض قبل الزواج، وتغير نظرة المرأة المتعلمة لنفسها وعدم مصاحبة ذلك بتغير نظرة المجتمع لها. كما أوضحت الدراسة ارتباط ظاهرة الطلاق بعدة عوامل اجتماعية كالتعليم وعمر المتزوجين وعدد الأطفال. إذ كشفت الدراسة عن وجود

علاقة عكسية بين التعليم والطلاق، إذ ترتفع نسبة الطلاق بين الأميين عنها بين المتعلمين، كما أكدت الدراسة على وجود علاقة عكسية بين عدد سنوات الزواج والطلاق، فكلما زاد عدد سنوات الزواج قلت نسبة الطلاق؛ ووجود علاقة عكسية بين عمر المتزوجين والطلاق، إذ ترتفع نسبة الطلاق في فئة المتزوجين أقل من ثلاثين عامًا وتقل كلما ازداد العمر. كما أشارت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الطلاق في السنوات الخمس الأولى للزواج، ثم تقل هذه النسبة تدريجيًا مع ارتفاع عدد السنوات. وتشير الدراسة إلى أن وجود الأطفال يؤدي إلى خفض نسبة الطلاق. وأظهرت الدراسة وجود عدة أسباب للطلاق من وجهة نظر الرجل السعودي منها: اختلاف الطباع، النفور الطبيعي نتيجة طريقة الزواج التقليدي المتبعة لدى الكثير من الأسر في الرياض، تدخل الأهل، عدم الإنجاب وغيرها. وأعتقد أن هذه الدراسة يمكن أن تكون خطوة أولى لمزيد من الدراسات المتعمقة عن الطلاق في المجتمع السعودي.

Divorce and Its Causes from the Saudi Man's Point of View: A Case Study of One of the Files of Security And Marriages Courts in Riyadh City

Salwa A. Al Khateeb
Assistant Professor, Department of Social Studies, College of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. This study tries to investigate the factors of divorce from Saudi men's point of view. Official statistics show that there is a regular increase in the rate of divorce in Saudi Arabia. It was 17.9% in 1983, and has become 20.1% in 1987. This study declares that there are different factors of divorce such as: early marriages, the traditional way of marriage, and family interference. From men's point of view, the main reasons for divorce are: differences between couples on manners, feeling uncomfortable with each other, a wife's misbehavior, and age differences.